الأمم المتحدة S/2010/401

مجلس الأمن

Distr.: General
29 July 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب أن أقدم تقريرا على فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة، والتطورات المتعلقة بها، في الفترة من ١٦ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠.

ثانيا – الحالة السياسية وأولويات البعثة

٢ – لا يزال الهدف من البعثة هو تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، من خلال التعامل مع جميع الطوائف في كوسوفو، ومع القيادة في بريشتينا وبلغراد، وكذلك مع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة. وقد واصلت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون الاضطلاع بأدوار مهمة في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٣ – وتمشيا مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692)، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون أداء عملها تحت السلطة العامة للأمم المتحدة، وضمن إطار الأمم المتحدة المحايد. وتتبادل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وقوة كوسوفو المعلومات بانتظام وتنسق فيما بينها بفعالية على الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي. وحسب الممارسة المتبعة، فإن التقرير الذي يصدر كل ثلاثة أشهر بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، الذي يقدمه ممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، فيرد في المرفق الأول لهذا التقرير.

300710 290710 10-46406 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٤ - ولا تزال أقوى ميزة نسبية للأمم المتحدة في كوسوفو تتمثل في قبولها لدى جميع الطوائف. وقد استفادت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو من هذه الميزة بأن قاما بوضع إطار استراتيجي مشترك للأمم المتحدة في كوسوفو يحدد الأولويات المشتركة التي ينبغي معالجتها من أجل زيادة أثر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بوجه عام في كوسوفو.

٥ - وقد حدث، منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/2010/169) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن اعترفت أربع دول أخرى بكوسوفو، ليصل المجموع إلى ٦٩ دولة.

٦ - وفي ٣١ آذار/مارس، أعلن هاشم تقي، رئيس الوزراء، عن حدوث تغييرات في تشكيل الحكومة، حيث استُبدل ستة وزراء - ثلاثة من كل من طرفي الائتلاف الحاكم، الرابطة الديمقراطية لكوسوفو وحزب كوسوفو الديمقراطي. وفي نيسان/أبريل، تم تعيين وزير من حزب كوسوفو الديمقراطي لوزارة أنشئت مؤخرا في كوسوفو، وهي وزارة التكامل الأوروبي. وأجري تعديل وزاري آخر في حزيران/يونيه، عندما استُبدل خمسة نواب وزراء وعين خمسة في مناصب أنشئت حديثا. ولم ينتج عن التعديل الذي أعلن رئيس الوزراء أن الهدف منه هو زيادة الكفاءة، أي تغيير جوهري في التوازن القائم بين أحزاب الائتلاف.

٧ - وقد أقامت البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو التي أنشئت بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، هياكلها الإدارية، ولا يزال الأمر مبكرا لتقييم أدائها فيما يتعلق بمعالجة احتياجات جمهورها. وفي ٣٠ آذار/مارس، وقعت بلديات مركزية غراتسانيتشي/غراتسانيتشا، وكلوكوت - فيربوتش/كلوكوت - فرباتش ورانيللوغ/رانيلوغ، وبلدية نوفو بيردي/نوفو بردو الموسعة، مذكرة تفاهم مع البلديات الأم بشأن تسليم السجلات المساحية والسجلات المدنية وبدأت عملية تسليم السجلات في غراتسانيتشي/غراتسانيتشا ورانيللوغ/رانيلوغ. وقامت جميع البلديات اللامركزية، باستثناء غراتسانيتشا/غراتسانيتشي، التي لم يتم فيها حتى الآن تعيين نائب، بتعيين رؤساء بلديات من ألبان كوسوفو؛ وفي نوفو بردو/نوفو بيردي، حيث تم انتخاب أحد ألبان كوسوفو رئيسا لبلدية وعين شخص من صرب كوسوفو نائبا له.

٨ - وفي إطار عملية تطبيق اللامركزية الجارية، شارك ٢ ٢٩٢ ناخب، أو ٦٥,٣٤ في المائة من الناخبين المسجلين، في انتخابات البلدية ومجلس البلدية التي جرت في ٢٠ حزيران/يونيه في بلدية بارتيس/بارتس الجديدة التي يتألف معظم سكانها من صرب كوسوفو. ولم يبلّغ عن وقوع حوادث خلال هذه الانتخابات. وأجريت الانتخابات التي

نظمتها بلغراد في نوفوبردي/نوفو بردو وشمال ميتروفيتشا في ٣٠ أيار/مايو؛ وتشير النتائج إلى أن نسبة المشاركة بلغت ٧٥ في المائة و ٣٠,٥ في المائة على التوالي.

٩ - وأعربت سلطات كوسوفو عن معارضتها الشديدة للانتخابات التي جرت في شمال ميتروفيتشا، واصفة إياها بأنها ''انتهاك لسلامة جمهورية كوسوفو وسيادتها من قبل حكومة صربيا''. ومن ناحيتها كذلك، وصفت حكومة صربيا الانتخابات التي جرت في بارتيش/بارتش بأنها انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو متمسكة بسياستها المتمثلة بعدم التدخل في الانتخابات التي لا يدعو إليها ممثلي الخاص.

١٠ - وفي ٢ حزيران/يونيه، حضر ممثلي الخاص وممثلون عن كوسوفو الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظم في سراييفو تحت رعاية الاتحاد الأوروبي بشأن غرب البلقان. وحضر الاجتماع أيضا وفد صربي. وأصدرت رئاسة الاتحاد الأوروبي بيانا ختاميا أكدت فيه مجددا التزامها بالمنظور الأوروبي بشأن بلدان غرب البلقان.

١١ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، بعثتُ برسالة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسات الخارجية والأمن، مقترحا أن علينا استكشاف أفضل السبل للتصدي للتحديات المتبقية المتصلة بكوسوفو، بعد صدور فتوى من محكمة العدل الدولية على السؤال التالي: ''هل يعد إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد موافقا للقانون الدولي؟''. واقترحت في رسالتي أن يتفق كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، الذي يضطلع بدور حيوي في التشجيع على إقامة حوار يهدف إلى معالجة المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك بين بلغراد وبريشتينا، على اعتماد نهج منسق. وفي ردها المؤرخ ٨ تموز/يوليه، أشارت الممثلة السامية إلى أن الاتحاد الأوروبي يرغب في تقديم المساعدة إلى كل من بلغراد وبريشتينا لمساعدتهما على الاستمرار في طريقهما نحو أوروبا، وأن الاتحاد سيتولى تنسيق الجهود مع ممثلي الخاص ومع ممثلي في بلغراد بعد تسليم فتوى محكمة العدل الدولية.

ثالثا - المشاركة مع بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١٢ - لا تزال العلاقات بين البعثة وسلطات كوسوفو ودية، وإن ظلت متحفظة. ولا يزال موظفو البعثة يجرون اتصالات متكررة على صعيد العمل مع نظرائهم في كوسوفو، ولا يزال ممثلي الخاص يعقد أحيانا اجتماعات على مستوى كبار الموظفين. وفيما يتعلق بصربيا،

اجتمع ممثلي الخاص بوزير خارجية صربيا وحافظ ممثلي في بلغراد على إقامة اتصالات منتظمة مع السلطات الصربية.

١٣ - وبمساعدة البعثة تواصل بلغراد وبريشتينا التعاون بشأن المسائل المتعلقة بالمفقودين من خلال الفريق العامل المعني بالمفقودين الذي تتولى لجنة الصليب الأحمر الدولية رئاسته، وبشأن مسائل التراث الديني والثقافي، من خلال لجنة تنفيذ أعمال التعمير، في ما يتعلق بمواقع التراث الديني الأرثوذكسي الصربي في كوسوفو. وقد بدأ الميسر التابع للاتحاد الأوروبي لحماية تراث الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الدينية والثقافية في كوسوفو عمله الهام، وإني أحث جميع أصحاب المصلحة على أن يمدوا إليه يد التعاون الكامل، كما فعلت البعثة.

١٤ - ولا تزال مشكلة الأشخاص المفقودين تمثل تحديا كبيرا يواجه عملية المصالحة بين الطوائف. وتشير تقديرات لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أن ٨٦٢ ١ شخصا كانوا، في٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، لا يزالون مفقودين في أنحاء كوسوفو. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت دورتان في بريشتينا للفريق العامل المعني بالمفقودين. وفي الدورة الأولى منهما، المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، أعرب ممثلو الأسر من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو عن عدم رضاهم عن التقدم المحرز حتى ذلك الوقت، وطالبوا بعدم تسييس تلك المسألة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يرحب بالتعاون بين مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والفريق العامل المعني بالمفقودين المشترك بين بريشتينا وبلغراد في استخراج الجثث من تحديد مقبرة جماعية محتملة قرب راسكا في جنوب صربيا. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، شارك ممثلو كوسوفو في الفريق العامل المعني بالمفقودين في تفتيش مقبرة محتملة في بلدية ميدفيديا بصربيا. ويسرت البعثة مشاركة ممثلي كوسوفو في هذه العملية ورافقتهم في زيارة الموقع.

١٥ - ومما يؤسف له أنه لا يزال يتعين أن يتحقق تعاون عملي بين بلغراد وبريشتينا في مجالات أخرى. فالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون لإعادة إنشاء محكمة متعددة الأعراق تعمل بشكل كامل يكون موقعها في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا، وإنشاء مراقبة جمركية مكتملة على البوابتين ١ و ٣١، لم تسفر عن أي تقدم ملموس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعا - شمال كوسوفو

١٦ - ظل الوضع في شمال كوسوفو حساسا من الناحية السياسية؛ واتسمت نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، على وجه التحديد، بوقوع حادثتين زادتا من حدة التوتر.

ففي ٢ تموز/يوليه، افتتحت سلطات كوسوفو مركزا للخدمة المدنية في المحلة البوسنية، وهي منطقة مختلطة عرقيا تقع في شمال ميتروفيتشا. ولم تكن البعثة قد استشيرت بشأن افتتاح المركز، وهو ما اعتبرته الطائفة الصربية في كوسوفو جزءا من الجهود التي تبذلها سلطات كوسوفو لإقامة مؤسساتها في الشمال. وقد اجتمع نحو ١ ٥٠٠ شخص من صرب كوسوفو تم حشدهم للاحتجاج على الافتتاح الرسمي للمركز. وقد أصيب اثنا عشر شخصا جراء عبوة ناسفة مجهولة الهوية، منهم ١١ شخصا من صرب كوسوفو المحتجين وطبيب أطفال من بوسنيي كوسوفو لقي حتفه جراء إصابته. وبعد أن تم نزع لوحة مكتوب عليها ”جمهورية كوسوفو“ من واجهة المركز، هدأت الحالة وتفرقت الحشود. وظل مركز الخدمة المدنية منذ ذلك الحين مفتوحا.

١٧ - وعلى الرغم من أن كلا من بريشتينا وبلغراد أدانتا بشدة هذا الحادث، ودعتا إلى إلقاء القبض على الجناة، فقد زعم كل من الجانبين أن الآخر هو المسؤول عن إثارة هذا الحادث. وأعرب ممثلي الخاص عن بالغ قلقه إزاء أحداث العنف التي وقعت، وقدم تعازيه لأسرة الضحية. ودعا أيضا جميع الأطراف إلى الكف عن إصدار أي تصريحات استفزازية، وإلى التزام الهدوء والالتزام بالحوار باعتباره عملية ضرورية للتصدي للتحديات التي تواجَه في شمال كوسوفو. وبناء على طلب صربيا، اجتمع المجلس في ٦ تموز/يوليه لمناقشة هذه الحادثة.

١٨ - وفي ٥ تموز/يوليه، أطلق مجهولون النار على بيتار ميليتش، أحد أعضاء جمعية كوسوفو وينتمي إلى الطائفة الصربية، أمام منزله في شمال ميتروفيتشا. وقد أصيب في ساقيه بجروح سطحية. وتتولى شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التحقيق معا في القضايا الجنائية.

١٩ - لقد أفضى التعامل الحذر في أنشطة التعمير والعودة في حي كروي يي فيتاكوت/براديايي المشترك بين الأعراق حتى الآن إلى موسم بناء يعمه السلام. ففي ١٥ تموز/يوليه كان ألبان كوسوفو قد أنجزوا بناء ٢٠ منزلا في كروي يي فيتاكوت/براديايي، ويقومون بإعادة بناء ١٤ منزلا آخر، يقع أربعة منها في المنطقة المجاورة التي تقع ضمن حدود بلدية زفيتشان. وعادت عشرون أسرة من ألبان كوسوفو، يبلغ عدد أفرادها ١٣٤ شخصا، إلى ديارهم. ويوشك بناء خمسة مبان جديدة من قبل صرب كوسوفو على الاكتمال. وقد واصلت إدارة البعثة في ميتروفيتشا تيسير عقد اجتماعات مع كلتا الطائفتين من أجل حل المشاكل التي يواجهها السكان فيما يتعلق بالكهرباء وإمدادات المياه، وبناء شبكات الصرف الصحي والطرق.

٢٠ - ظلت مؤسسة صناعة الطاقة الكهربائية في صربيا، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، المزود الوحيد لبلديات الشمال بالكهرباء، وقد بدأت تمارس قطع الإمداد على العملاء الذين لا يسددون فواتيرهم. وفي الوقت الحاضر، لا تفرض هذه المؤسسة على طائفة ألبان كوسوفو في الشمال أي رسوم لقاء ما يستهلكونه من كهرباء.

خامسا - الأمن

٢١ - ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة نسبيا بوجه عام، غير أن الحوادث استمرت. وقد انخفض عدد الحوادث الأمنية مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان أبرز الحوادث مرتبطا بعودة ٢٣ شخصا من صرب كوسوفو بمحض إرادتهم إلى قرية زالك/زاك في بلدية إستوغ/إستوك. وقد تحسنت مع مرور الوقت استجابة سلطات بريشتينا والمؤسسات المحلية وشرطة كوسوفو بعد هذه الحوادث وأصبحت زيارات الاتصال بالمتأثرين بها أكثر تكرارا، ولكن الطائفة المستقبلة لا تزال تتخذ مواقف عدائية على نحو يثير القلق [انظر الفرع السابع المتعلق بحالات العودة].

٢٢ - في ٢٤ آذار/مارس، احتج حوالي ٥٠ شخصا من صرب كوسوفو على عمليات الجمارك التي تنفذها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون عند البوابة ١. وفي ٢٦ آذار/مارس، اعتدى أربعة ذكور من ألبان كوسوفو على ضابط شرطة من صرب كوسوفو وزوجته، وكان خارج الخدمة، ووقعت خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو، خمسة انفجارات في شمال كوسوفو أحدثت أضرارا مادية في مركز للشرطة وفي المساكن والمركبات وفي منشآت التردد لشبكة كوسوفو للهاتف المحمول. وفي ١٤ أيار/مايو و ١٠ حزيران/يونيه، ألقيت حجارة على حافلة كانت تقدم خدمات نقل إنسانية لأشخاص من ألبان كوسوفو من قرى تقع شمال نهر إيبر/إيبار.

٢٣ - واتسم يوم ٣٠ أيار/مايو، الذي جرت فيه الانتخابات في شمال ميتروفيتشا، بوقوع مواجهات بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو. فقد جرى، تحت قيادة منظمة قدامى المحاربين في جيش تحرير كوسوفو، أن تجمع نحو ٢ ٠٠٠ فرد من ألبان كوسوفو في جنوب ميتروفيتشا احتجاجا على الانتخابات. وفي نفس الوقت تقريبا، تجمع نحو ١ ٠٠٠ من صرب كوسوفو على الجانب الشمالي من الجسر الرئيسي. وقد حال رد الفعل الفوري من جانب قوات الأمن، بما في ذلك شرطة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو دون وقوع اشتباكات بين المجموعتين. غير أن الجانبين قاما برمي الحجارة وأصيب ضابطان من شرطة كوسوفو بجروح طفيفة قبل أن يتفرق المتظاهرون بشكل سلمي.

٢٤ - وفي ٩ حزيران/يونيه، تعرضت مجموعة من مراهقي ألبان كوسوفو، في حي مختلط عرقيا يقع في شمال ميتروفيتشا، لهجوم قام به عدة شبان من صرب كوسوفو. وتولت إدارة البعثة في ميتروفيتشا تيسير عقد اجتماع بين زعماء صرب كوسوفو وزعماء ألبان كوسوفو لمناقشة هذه الحالة. وعلى الرغم من أن جميع المشاركين أدانوا هذا الحادث، وناشدوا السكان الامتناع عن القيام بأعمال من هذا القبيل، فقد تعرض ثلاثة من صرب كوسوفو، في ١٠ حزيران/يونيه، للاعتداء الجسدي على يد مجموعة من ألبان كوسوفو بالقرب من الضفة الشمالية لنهر إيبر/إيبار. وقد أجريت، منذ ذلك الحين، زيادة في عدد دوريات شرطة كوسوفو وكذلك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وقوة كوسوفو، ولم تسجل أي حوادث أخرى جديرة بالاهتمام.

٢٥ - ووقعت أيضا أحداث أمنية طالت صرب كوسوفو وغيرهم من الجماعات العرقية غير الألبانية أيضا في مناطق أخرى من كوسوفو. ففي نوفوبردي/نوفو بردو، تعرض فرد من صرب كوسوفو لاعتداء، في ١٥ آذار/مارس، على يد مجموعة رجال من ألبان كوسوفو، كما يُزعم. وفي غرب كوسوفو، ألقى اثنان من ألبان كوسوفو حجارة على حافلة كانت تقدم خدمات نقل إنسانية لأفراد من صرب كوسوفو. وألقي القبض على مجموعة رجال من ألبان كوسوفو لاعتدائهم على رجل بوسني في دياكوفي/دياكوفيتشا في ١٥ أيار/مايو. وفي منطقة بريشتيني/بريشتينا، أصيبت امرأة من السخاليا بجروح في ٧ آذار/مارس، عندما أُطلقت رصاصة إلى داخل منزلها. ووفقا لما ذكره أحد ممثلي الطائفة، تلقت أسرة هذه المرأة، قبل أسابيع قليلة من الحادث، رسالة تهديد تطلب منها التخلي عن منزلها.

٢٦ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، تجمع نحو ١ ٥٠٠ صربي في غازيميستان، جنوب شرق فوشي كوسوفي/كوسوفو بوليه للاحتفال بيوم القديس فيتوس أو يوم فيدوفدان. وألقى متروبوليتان أمفيلوهيي، المسؤول المؤقت عن أبرشية راسكا بريزرن الصربية الأرثوذكسية، كلمة أمام الجمهور ودعا إلى إرساء السلام والعدالة في كوسوفو، وناشد سلطات كوسوفو اتخاذ قرارات تكون مقبولة للجميع. وقام المشاركون في مراسم الاحتفال بإحراق العلم الأمريكي ورددوا شعارات مناهضة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأنشدوا أغنيات معادية للألبان تنطوي على مشاعر الكراهية. وتولّى مسؤوليات خدمات الأمن لهذا الحدث نحو ٥٠٠ ضابط من ضباط الشرطة في كوسوفو. وفي أعقاب الاحتفالات، رشق مجهولون بالحجارة أربعة من صرب كوسوفو كانوا على دراجات نارية وقامت شرطة كوسوفو بمرافقة قافلة من الصرب العائدين إلى شمال ميتروفيتشا.

سادسا – سيادة القانون

٢٧ – لا تزال البعثة تمارس بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون ولا يزال التعاون على المستوى التقني مع وزارتي العدل والداخلية في كوسوفو، وكذلك مع وزارة العدل الصربية، جيدا.

٢٨ – وفي حين تبدي البعثة استعدادها لتيسير الاتصال بين السلطات الصربية والدول غير المعترفة بكوسوفو، ووزارة العدل في كوسوفو، فقد بدأت هذه الأخيرة تعالج مباشرة الطلبات والردود المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة. ولم تقبل صربيا، فضلا عن البوسنة والهرسك ورومانيا هذه الممارسة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت وزارة العدل الصربية حوالي ١ ٥٠٠ من هذه الطلبات والردود إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، في حين أوقفت وزارة العدل في كوسوفو اتخاذ أي إجراء بشأن الطلبات الواردة من وزارة العدل الصربية وتسعى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون إلى إيجاد حل في ما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة بينهما. ولا تزال البعثة تعمل من أجل تيسير تفاعل كوسوفو مع الإنتربول.

٢٩ – وتواصل البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق سواء لسكان كوسوفو أو بناء على طلب من الدول غير المعترفة بها. وتشمل هذه الخدمات في المقام الأول التصديق على شهادات الحالة المدنية ووثائق المعاشات التقاعدية والوثائق الدراسية.

٣٠ – ولا تزال محكمة منطقة ميتروفيتشا تمارس وظائفها جزئيا فقط، حيث يمارس القضاة والمدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون عملهم بعيدا عن مبنى محكمة شمال ميتروفيتشا ولا يعالجون سوى القضايا الجنائية.

٣١ – وفي ٢٧ نيسان/أبريل وفي عدة مناسبات لاحقة، قامت الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بعمليات تفتيش واسعة في وزارة النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك في المساكن الخاصة لأشخاص لهم صلة بالوزارة. وأصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بلاغا تفيد فيه بأن التحقيق كان بشأن عدة عطاءات تتعلق ببناء طرق في كوسوفو في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

سابعا – عمليات العودة

٣٢ – وفقا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد نحو ٥٢٣ مشردا داخليا طوعا إلى كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منهم ٢٦٨ شخصا كانوا من صرب كوسوفو. وفي الوقت نفسه، أعيد ٧٥٦ شخصا قسرا إلى كوسوفو، ومعظمهم من

أوروبا الغربية، وكان ٥٩٤ منهم من أفراد الطائفة ذات الأغلبية وكان ١٦٢ شخصا منهم ينتمون إلى طوائف الأقليات.

٣٣ - أُجري ما مجموعه ١٥ زيارة لمجرد المعاينة استهدفت ١٧٦ شخصا من المشردين داخليا، منها عشر زيارات لمشردين داخليا من الجبل الأسود، وأربع زيارات لمشردين داخليا من صربيا، وزيارة واحدة لمشرد داخليا من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتشير بيانات المفوضية أيضا إلى أن ست زيارات للإبلاغ أجريت لفائدة ١٣٥ شخصا من المشردين داخليا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٤ - ولم تكن عملية العودة خلال هذه الفترة تخلو من المشاكل. فقد بدأت اضطرابات في زالك/زاك، في بلدية إستوغ/إستوك، بعد أن رفض أشخاص من ألبان كوسوفو في المجتمع المستقبل قبول عائدين من صرب كوسوفو واتهموهم بارتكاب جرائم حرب أثناء النزاع. وأعقب ذلك اعتداءات جسدية واحتجاجات ضد العائدين. ومع ذلك، فقد بقي غالبية العائدين صامدين في عزمهم على البقاء، وإن كانت أربع أسر قررت في نهاية المطاف أن تغادر.

٣٥ - وردت سلطات كوسوفو، بما في ذلك نائب رئيس الوزراء ووزير الطوائف والعائدين على ذلك بأن أدانوا هذه الحوادث. وعلى الرغم من أن رد سلطات البلدية كان بطيئا في البداية، فقد أكدت للعائدين في نهاية الأمر دعمها لإعادة إدماجهم في المحلية. وخصص مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ يورو لإيواء العائدين، وقدمت شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو الحماية. وللأسف، فإن هذا لم يمنع وقوع المزيد من الهجمات من قبل شبان قاموا برمي الحجارة، ثم مؤخرا، إطلاق نار من أسلحة أوتوماتيكية على خيمة أسرة من العائدين، ولم يسفر ذلك، لحسن الحظ، عن وقوع أي إصابات. وقد هدأت الحالة بعض الشيء عندما ألقت شرطة كوسوفو القبض على مرتكبي الحادث المزعومين. ولكن الإفراج السريع عنهم أدى إلى نشوء حالة ذعر بين العائدين إلى زالك/زاك والعائدين المحتملين. وفي تلك الأثناء، بدأت وزارة شؤون الطوائف والعودة عملية مناقصة لإعادة بناء ٢٣ مترلا في زالك/زاك و ١١ مترلا في دراغوليفتش/دراغوليفاتش للعائدين.

٣٦ - وفي تطور ذي صلة، تم تشييد ١٧ مترلا لأسر عائدين من صرب كوسوفو في قرية دولتش/دولاتش، في بلدية كلييني/كلينا، في إطار مشروع العودة وإعادة الإدماج في كوسوفو، الذي تموّله وزارة شؤون الطوائف والعائدين وجهات دولية مانحة.

ثامنا – التراث الثقافي والديني

٣٧ – واصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير عمل لجنة تنفيذ أنشطة التعمير بشأن إعادة بناء ٣٤ موقعا صربيا من مواقع مثوى الأجداد ومواقع التراث الثقافي والديني الصربي التي تضررت أو دمرت خلال أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة تنفيذ أعمال التعمير اجتماعين لاستعراض حالة العمل في عدد من الكنائس الأرثوذكسية الصربية. وقد أنجزت الأعمال في كنيسة القديس نيكولاس في بريشتينا وبيت أبرشية كنيسة العذراء المقدسة ليفيسكا في بريزرين. والعمل ماض على نحو جيد في ثلاثة مواقع أخرى، هي كنيسة القديس إلياس في فوشتري/فوشيترن، وكنيسة مريم العذراء المقدسة في دياكوفي/دياكوفيتشا، وكنيسة القديس جورج في بريزرين، ويتوقع أن يفرغ منها في نهاية الصيف. وفي حين يتوقع أن تنجز لجنة تنفيذ أنشطة التعمير عملها بحلول نهاية عام ٢٠١٠، فإنها لن تستطيع الانتهاء من عملية التعمير في جميع المواقع التي تضررت في عام ٢٠٠٤، بسبب عدم كفاية الأموال.

٣٨ – وواصلت بعثة الأمم المتحدة أيضا تيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو. وقد وقعت اليونسكو والبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مذكرة تكميلية للمتابعة تتعلق بمنحة قيمتها ٠٠٠ ١٦٣ دولار، قدمتها الحكومة الألبانية من أجل إعادة إعمار الكنيسة الكاثوليكية في بريزرين. وفي حزيران/يونيه، بدأت أعمال الترميم في كنيسة المخلص في بريزرين ، بتمويل من مساهمة قيمتها ٠٠٠ ١٥٠ يورو قدمتها الحكومة الألمانية.

٣٩ – وواصلت البعثة مراقبة الترتيبات الأمنية المقدمة للمواقع الأرثوذكسية الصربية وذلك بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، وقوة كوسوفو. وواصلت قوة كوسوفو حراسة ثمانية مواقع صربية تابعة للكنيسة الأرثوذكسية. أما المسؤولية عن تقديم خدمات أمنية ثابتة لأول موقع غير ديني، وهو نصب غازيميستان التذكاري، الذي بني في عام ١٩٥٣ لإحياء ذكرى المعارك ضد العثمانيين في عام ١٣٨٩، فقد نقلت من قوة كوسوفو الدولية إلى شرطة كوسوفو في ١٨ آذار/مارس، في أعقاب قرار اتخذه مجلس حلف شمال الأطلسي. وقد أعربت الحكومة الصربية عن معارضتها لعملية النقل هذه.

٤٠ – وتعرض العديد من المواقع الصربية الثقافية والدينية للتخريب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك كنيسة القديس إلياس في فوشتري/فوتشيترن وأربعة من شواهد القبور

في المقبرة الأرثوذكسية ليبيان/ليبليان، وذلك في آذار/مارس، بالإضافة إلى شاهد على قبر أرثوذكسي سبق أن تعرض للتخريب في حزيران/يونيه في فوشي كوسوفي/كوسوفو بوليي.

تاسعا – المسائل المتصلة بشؤون الطوائف

٤١ – في ٢٢ نيسان/أبريل، كانت قد وضعت، في محلة الروما على الضفة الجنوبية لنهر أيبر/إيبار، الأسس لبناء ٥٠ منزلا لصالح أشد أسر طائفة الروما تعرضا للخطر، التي تعيش حاليا في مخيمي كيسمين لوغ وأوستيرودي في شمال ميتروفيتشا. ويجري البناء في إطار برنامج وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والانتقال والدعوة وإعادة التوطين/إعادة الإدماج، لطوائف الروما والسخاليا والمصريين، وقد خصص له مبلغ ٢,٤ ملايين دولار لإنجازه.

٤٢ – في ١٤ أيار/مايو، اعتمدت جمعية كوسوفو قانونا بشأن الخدمة المدنية، يطلب من مؤسسات كوسوفو تخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية للمستخدمين من الطوائف والبلديات غير الألبانية ليتسنى إدراج الطوائف من غير الأغلبية بأعداد متناسبة في إدارات البلديات. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، بدأت عملية لتعديل 'القانون المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الطوائف وأفرادها'. وكان الهدف من ذلك إدراج أهالي الجبل الأسود ضمن الطوائف المحمية في كوسوفو.

٤٣ – وفي ٢٢ نيسان/أبريل، قامت هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في كوسوفو بقطع التيار الكهربائي عن ٢٦ معدة في محطات الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة لمقدمي خدمات غير مرخصين من قبل سلطات كوسوفو، أو قامت بتفكيكها أو الاستيلاء عليها أو تدميرها. وقد أدى هذا الإجراء إلى انقطاع الخدمات على نطاق واسع في الهياكل الأساسية للاتصالات في مناطق الأقليات، بما في ذلك خدمات الطوارئ، وعرقلة سير عمل العديد من وسائط الإعلام الصربية المرخصة من قبل لجنة وسائط الإعلام المستقلة. وفي ما يبدو أنه عمل انتقامي، تعرضت ثلاثة أجهزة إرسال يتولى تشغيلها مقدمو خدمات مرخص لهم من قبل سلطات كوسوفو، وتقع في شمال كوسوفو، لهجوم بوسائل شملت متفجرات.

٤٤ – على الرغم من أن سلطات كوسوفو اتخذت خطوات للتخفيف من أثر الانقطاع على طوائف الأقليات، واستعيد جزء من الشبكة باستخدام وسائل تقنية قدمتها صربيا، واصلت الأقليات مطالبتها بإعادة ربط كامل للشبكات حتى يتم التوصل إلى حل وسط لتجنب المزيد من الانقطاع في الخدمات الحيوية، وخاصة في الحالات الطبية الطارئة. وقد تم

تمديد الموعد النهائي، وهو ١٨ حزيران/يونيه الذي أعلنته هيئة تنظيم الاتصالات لإزالة المحطات غير المرخص لها إلى أجل غير مسمى، في حين تستمر الجهود الرامية إلى حل هذه المسألة.

عاشرا – حقوق الإنسان

٤٥ – لا تزال الاتفاقات المبرمة بين بعثة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا بشأن الترتيبات التقنية المتعلقة بالاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، تشكل إطارا لأنشطة آليات الرصد ذات الصلة لهذه الصكوك. وتشارك بعثة الأمم المتحدة في حوار مستمر مع اللجنة الاستشارية لشؤون الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية بشأن المسائل المتعلقة بحماية الأقليات في كوسوفو. وفي الفترة من ٦ إلى ١٥ حزيران/يونيه، يسرت البعثة، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، زيارة الرصد الثانية التي قامت بها لجنة مجلس أوروبا لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة إلى كوسوفو.

٤٦ – وفي ٢٧ أيار/مايو، اعتمدت جمعية كوسوفو برنامج كوسوفو المتعلق بالمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، الذي يهدف إلى تعزيز إدماج المرأة في الاقتصاد وسوق العمل، وعمليات صنع القرار، فضلا عن تعليم المرأة وتمثيلها في مجالي الثقافة والإعلام.

حادي عشر – التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٤٧ – ظل التعاون الإقليمي، وهو أمر أساسي لتحقيق تنمية اقتصادية هناك حاجة ماسة إليها، يعاني من نكسات بسبب الاعتبارات المتصلة بالوضع القانوني. ولكن على الرغم من عدم وجود إجراءات موحدة لمشاركة سلطات كوسوفو في المنتديات الإقليمية والدولية، فإن عمليات التيسير التي قامت بها البعثة أتاحت، في معظم الحالات، التوفيق بين مطالب من الجانبين تبدو متنافية، مقدمة بذلك مساهمة ملموسة في تطوير مبادرات التعاون الإقليمي.

٤٨ – على الرغم من أن سلطات كوسوفو تعتقد، فيما يبدو، أن دور الميسر الذي تضطلع به البعثة ليس في مصلحة وضعها السيادي المعلن، فقد حققت البعثة نجاحا كبيرا في تيسير مشاركة كوسوفو في اللقاءات الإقليمية والدولية. وما دام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ساري المفعول، فإن البعثة ستواصل دورها التيسيري، حيثما كان ذلك ضروريا وممكنا ، من أجل تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين.

٤٩ – وقد قامت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتيسير مشاركة كوسوفو في ثلاثة اجتماعات عقدت بشأن اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، وستة اجتماعات للجماعة

المعنية بالطاقة، واجتماع تفاوضي بشأن إنشاء جماعة معنية بالنقل، واجتماع لمرصد النقل لجنوب شرق أوروبا، وسبعة اجتماعات للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، وأربعة اجتماعات لمجلس التعاون الإقليمي، واجتماع للجنة الاستثمار لجنوب شرق أوروبا المعنية باتفاق الاستثمار لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واجتماع للجنة التابعة للمدرسة الإقليمية للإدارة العامة، واجتماع للوكالة الأوروبية للسلامة الجوية.

ثاني عشر – ملاحظات

٥٠ – بقيت الحالة في كوسوفو مستقرة نسبيا، وإن ظلت احتمالات التقلب وعدم الاستقرار، وخاصة في شمال كوسوفو، أمرا لا يمكن الاستهانة به. وكما تم التأكيد عليه في تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/2010/169)، لا يمكن أن تعالج المسائل الحساسة المتصلة بشمال كوسوفو إلا بطرق سلمية ومن خلال التشاور والتنسيق المتواصلين بين جميع الجهات المعنية الفاعلة، مع مراعاة الظروف والشواغل المحددة لجميع الطوائف. ولا أزال أشعر بالقلق إزاء ما وقع مؤخرا من أحداث عنف في شمال ميتروفيتشا، وهو ما بين بوضوح أن اتباع أي نهج آخر ينذر بتفاقم عدم الاستقرار وزيادة الشقاق بين الطوائف بدلا من التقريب بينها. ولذلك فإني أحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس واعتماد نهج مدروس وبنّاء بغية تجنب زيادة تصعيد الحالة في شمال كوسوفو، وخاصة بعد صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو. وإني أعتمد على دعم مجلس الأمن في تشجيع الأطراف على التزام الحوار والشفافية قبل إعلان أي استراتيجيات أو سياسات أو تنفيذها في المنطقة.

٥١ – إن عدم إحراز تقدم في عملية المصالحة بين الطوائف، مضافا إليه الصعوبات الاقتصادية، لا يزال يشكل تحديا ويعزز احتمالات حصول قلاقل. وإني لأشعر بقلق بالغ إزاء استمرار تعرض العائدين من صرب كوسوفو للمضايقات في قرية زلك/ساتش، ولأن أعداد العائدين لا تزال منخفضة على نحو يدعو إلى الشعور بخيبة الأمل. وأشعر بالقلق أيضا إزاء خطاب الكراهية الذي طغى على احتفالات فيدوفدان. إن هذه الأحداث لهي شاهد على عدم تحقيق حالة من الوفاق، وهي تشير إلى أنه لا يزال يتوجب عمل الكثير للتغلب على إرث الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو جميع الأطراف إلى تكريس موارد إضافية للقيام بالأعمال المهمة المتمثلة في تحديد مواقع المفقودين جراء النزاع من أجل المضي قدما بعملية المصالحة.

٥٢ – إن إعادة بناء المواقع الصربية الأورثوذكسية التي تعرضت لأضرار أو دمرت اثناء أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ تمثل أيضا خطوة هامة نحو التغلب على الماضي وإعادة بناء الثقة بين الطوائف. ومما يؤسف له، في هذا الصدد، أن لجنة تنفيذ التعمير

تفتقر إلى التمويل اللازم من أجل إنجاز عملية إعادة بناء جميع المواقع الصربية الأرثوذكسية المدمرة. وإني أناشد الجهات المانحة المحتملة وسلطات كوسوفو أن تقوم بجمع الأموال اللازمة ليتسنى للجنة تنفيذ التعمير أن تواصل عملها ولتقديم الدعم لإنجاز عملية إعادة البناء. إضافة إلى ذلك، أحث جميع الجهات ذات المصلحة على تقديم التعاون الكامل إلى ميسر الاتحاد الأوروبي لحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو، الذي بدأ عمله القيم.

٥٣ - إن تقديراتي تشير إلى أن هذه الفترة لم تشهد تقدما كافيا في التصدي للتحديات القائمة المتصلة بكوسوفو، أو للنهوض بالتعاون الإقليمي، أو للتوصل إلى حلول للمسائل التي هي موضع اهتمام مشترك لدى الطوائف، ولدى بريشتينا وبلغراد. وتشير تقديراتي أيضا إلى أن الفترة التي ستعقب صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو، سوف تتيح مزيدا من الفرص في هذا الصدد. ويمكن اغتنام هذه الفرص على أفضل وجه باعتماد نهج متماسك وشامل من جانب الجهات الدولية الفاعلة العاملة في كوسوفو.

٥٤ - بناء على ذلك، فقد كتبت في ٢٤ حزيران/يونيه، إلى الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية، مؤكدا أن الأمم المتحدة، ستقف على أهبة الاستعداد، بعد صدور فتوى محكمة العدل الدولية، للتعاون والتنسيق بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي الذي يضطلع بدور حيوي في التشجيع على إقامة حوار يهدف إلى معالجة المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك بين بلغراد وبريشتينا. وإنه لمن دواعي سروري أن الممثل السامي وافق على اقتراحي وأعرب عن تقديره لمساهمة الأمم المتحدة في المجالات التي نتمتع فيها بمعرفة وخبرة فريدتين. ومن أجل المضي قدما، أتطلع إلى إقامة تعاون مثمر مع الاتحاد الأوروبي على جميع الصعد، في ضوء النتائج الإيجابية التي حققتها جهودنا المشتركة في المنطقة حتى الآن.

٥٥ - وعلى الرغم من أن هذا التقرير يغطي الفترة حتى ١٥ تموز/يوليه، فقد أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها في ٢٢ تموز/يوليه بشأن السؤال التالي: ”هل بعد إعلان مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو الاستقلال من جانب واحد موافقا للقانون الدولي؟“ وخلصت المحكمة إلى أن اعتماد ذلك الإعلان لا يتناقض مع أي قاعدة من قواعد القانون الدولي المنطبقة. وبعد صدور الفتوى، عرضتها أمام الجمعية العامة التي كانت طلبت مشورة المحكمة، والتي سوف تقرر بشأن كيفية المضي قدما في تناول هذه المسألة. علاوة على ذلك، فقد شجعت الأطراف بقوة على الدخول في حوار بنّاء وحثت جميع الجهات على تجنب اتخاذ أي خطوات يمكن أن تعتبر استفزازية ومعرقلة للحوار.

٥٦ - وأود أ، أختتم تقريري بالإعراب عن امتناني لممثلي الخاص لمواصلته قيادته الممتازة للبعثة ولما يبذله من جهود لتعزيز التعاون بين جميع الجهات وللمساعدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. وأود أيضا أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لتفانيهم المتواصل في عملهم وتكريس أنفسهم لكوسوفو ولأهداف الأمم المتحدة.

٥٧ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة الدائمين في كوسوفو - الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ولوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما تقدمه باستمرار من دعم للبعثة وتعاون معها.

المرفق الأول

تقرير الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز تنفيذي

في ٨ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي قرارا بتمديد فترة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لفترة سنتين حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وهذا القرار يؤكد الالتزام المتين للاتحاد الأوروبي بمسألة كوسوفو، وبسيادة القانون على وجه الخصوص، وبالمنظور الأوروبي لكوسوفو.

وقد واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو العمل الوثيق مع السلطات القيادية في كوسوفو، بما فيها رئيس الوزراء، والوزارات التنفيذية المعنية. واستمرت تعقد شهريا لاجتماعات المجلس المشترك للتنسيق في مجال سيادة القانون، الذي يشترك في رئاسته رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ووكيل رئيس الوزراء، وذلك بوصفها آلية لمناقشة مجموعة من المسائل المتعلقة بسيادة القانون. وتتولى أفرقة عمل تنسيق مشاورات المجلس. وفي الفترة ٩-١١ حزيران/يونيه، عقدت هيأة استعراض حقوق الإنسان التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والمنشأة حديثا، أولى جلساتها العادية.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون رصد أنشطة مؤتمر الأقليات المسلمة ورعايتها وإسداء المشورة لها في مجال سيادة القانون، كما واصلت تنفيذ مهامها التنفيذية حسب ولايتها. وقد عملت البعثة مع سلطات سيادة القانون في كوسوفو في تخطيط وتنفيذ أنشطة مؤتمر الأقليات المسلمة المستهدفة، والتركيز بوجه خاص على القدرات والمنهجيات على مستوى الإدارة في مجالات الشرطة والعدالة والجمارك في كوسوفو. وقد أعلنت، في حزيران/يونيه، تفاصيل أنشطة مؤتمر الأقليات المسلمة ونتائج الأعمال التي قام بها من منتصف عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٠ في تقرير البرامج لعام ٢٠١٠.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومع كيانات الاتحاد الأوروبي الأخرى في كوسوفو، ولا سيما مع الممثل الخاص في الاتحاد الأوروبي لكوسوفو ومكتب الاتصال التابع للجنة

الأوروبية في كوسوفو (ECLO)، والتنسيق الوثيق مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو).

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو حوارها مع سلطات سيادة القانون الصربية. وواصل كبار الموظفين في عناصر البعثة الثلاثة الاتصال والتعاون مع بلغراد. وقد تعاونت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون مع السلطات الصربية في عدد من قضايا جرائم الحرب الجارية والمحتملة.

وقد أُحرز تقدم ملموس في المحاكمات والإجراءات القانونية للقضايا بما في ذلك القضايا التي أحالتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبحلول تموز/يوليه، كان القضاة التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون قد أنجزوا النظر في القضايا التي وردت من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مستوى المحكمة العليا والمحاكم المحلية. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون عقد جلسات استماع ومحاكمات في محكمة مقاطعة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا، في حين ركز النواب العامون والمحققون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون أعمالهم بشأن عدد من قضايا الجريمة المنظمة وجرائم الحرب. بيد أنه ليس في الإمكان بعد استئناف الهيئات المختلطة في المحاكم المحلية. وقد سلم المكتب المشترك لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وكوسوفو المعني بالأشخاص المفقودين والطب الشرعي (OMPF) رفات ما يزيد عن ٤٣ شخصا إلى أسرهم كما شارك في جلسات عقدت لأفرقة عمل في بلغراد وبريستينا. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون دعمها للأعمال التحضيرية التي تضطلع بها شرطة كوسوفو من أجل تسلم المسؤولية تدريجيا عن حماية المواقع الثقافية/التاريخية، وهي الأعمال التي بدأت بتسلم حراسة صرح نصب غازيميستان في آذار/مارس. وكما كان الحال عليه قبلا، وقفت وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على أهبة الاستعداد للعمل بصفة وحدة تدخل احتياطي في حال حدوث اضطرابات. بيد أن الموقف كان مستقرا بوجه الإجمال، باستثناء حادثة أمنية واحدة وقعت في شمال كوسوفو في تموز/يوليه.

وواصلت دائرة الجمارك التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المسح الضوئي للبيانات المتعلقة بحركة مرور المركبات التجارية عند البوابتين ١ و ٣١ في شمال كوسوفو. وتجري مشاطرة البيانات بين إدارة جمارك كوسوفو وإدارة الجمارك الصربية.

وحضر رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون جلسة مجلس الأمن للأمم المتحدة المعقودة في ٦ تموز/يوليه، وقدم تقييما أجري إثر الأحداث التي وقعت في شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا في ٢ و ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢ - الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من آذار/مارس إلى تموز/يوليه ٢٠١٠

نظرة عامة

في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، كان لدى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ٧٤٦ ٢ موظفا (٦٣٣ ١ موظفا دوليا و ١٠٠ ١ موظف محلي). وقد واصلت البعثة تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو؛ ونفذت أيضا ولايتها التنفيذية. وواصلت البعثة تعاونها الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ولا سيما بشأن تبادل المعلومات والمسائل في شمال كوسوفو؛ وقامت بتنسيق أنشطتها بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي في كوسوفو ومع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين في كوسوفو وفي المنطقة. وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التعاون مع سلطات سيادة القانون في الجبل الأسود وألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة.

وواصلت عناصر الشرطة والعدالة والجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تنفيذ الأنشطة المستهدفة المتعلقة بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة مع سلطات سيادة القانون في كوسوفو، مع التركيز بوجه خاص على القدرات والمنهجيات على المستوى الإداري في مجالات الشرطة والعدالة والجمارك في كوسوفو. والتقدم المحرز ليس متساويا، بالنظر إلى تباينه حسب القدرات المتوافرة لدى الشرطة والجمارك والقضاء في كوسوفو على تنفيذ الإصلاحات الضرورية. ويرد في تقرير عن البرامج المنشور في أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٠ وصف للتقدم المحرز والإنجازات بوجه عام.

وفي شمال كوسوفو، واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وغيرها من الجهات الفاعلة التابعة للاتحاد الأوروبي تعزيز وجودها وأنشطة التوعية التي تقوم بها. ففي ٢٦ آذار/مارس، عُقدت جلسة صحفية في دار الاتحاد الأوروبي مع رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومع الميسر التابع للاتحاد الأوروبي لشمال كوسوفو، ومع مكتب الاتصال للجنة الأوروبية في كوسوفو؛ وأُقيمت مناسبة أخرى للتوعية في ٢٣ حزيران/يونيه. وقد أكد هؤلاء من جديد التزام الاتحاد الأوروبي بمسألة كوسوفو، مع

التأكيد على أن زيادة وجوده في شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا يهدف إلى تعزيز القيم الأوروبية هناك، والمساعدة في تحسين العلاقات بين الفئات الإثنية. وعقد عدد من المحاكمات في المحكمة المحلية في ميتروفيتشي/ميتروفيتشا، بيد أنه لم يتسن بعد استئناف عقد هيئات مختلطة، بسبب النقص المستمر في عدد القضاة والنواب العامين من الألبان والصرب في كوسوفو.

وفي ٢ تموز/يوليه، تجمع حوالي ١ ٠٠٠ شخص من أجل القيام بمظاهرة سلمية ردا على افتتاح مكتب وزارات كوسوفو للحكومات المحلية والشؤون الداخلية في حي يوشينياكا ماهالا/ولاغييا إي بوشنياكيفيه المختلط إثنيا الكائن في شمال منطقة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا. وقد نظم هذه المظاهرة ممثلو الطائفة الصربية في كوسوفو، حيث قامت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بنشر وحدات من الشرطة المشكلة لضمان حق التظاهر السلمي، وحماية الممتلكات الخاصة، والحفاظ على النظام العام. وخلال هذه المظاهرة، أُلقيت قنبلة يدوية على مجموعة من الناس في شارع مواز، على مسافة ٦٠٠ متر تقريبا من المكتب. وقد أصابت هذه القنبلة اليدوية ١١ شخصا، مات واحد منهم فيما بعد (وهو كوسوفي من البوسنة) متأثرا بإصاباته. وقد تولى التحقيق وحدة الجريمة الرئيسية التابعة لشرطة كوسوفو في بريستينا، مع قيام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة عن كثب. وفي ٥ تموز/يوليه، أطلق شخص مقنع الرصاص على أحد الأعضاء الصرب في الجمعية العامة لكوسوفو فأُصيب في ساقه، بيد أن إصابته لم تكن مميتة. وتقوم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو برصد كلا التحقيقين فعليا.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون إسداء المشورة لوزارة الشؤون الداخلية، ولا سيما بشأن الوضع المدني، والتسجيل المدني، ومسائل الهجرة واللجوء. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون عن كثب إنشاء وكالة جديدة للتسجيل المدني. ولا يزال دمج قواعد البيانات وتحديث نظام الأحوال المدنية الذي تقادم عليه العهد يشكلان أحد التحديات القائمة في كوسوفو.

وفي مطلع حزيران/يونيه، وقّعت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ووزارة الاقتصاد والمالية في كوسوفو ترتيبا تقنيا بشأن تحويل مركز الاستخبارات المالية التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في نهاية المطاف إلى وحدة الاستخبارات المالية التي ستُنشأ في المستقبل.

واستمر الحوار مع بلغراد بشأن المسائل المتعلقة بالشرطة والعدل والجمارك. وواصل النواب العامون والمحققون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون لقاءاتهم مع

نظرائهم الصرب في بلغراد شهريا لبحث قضايا جرائم الحرب وتبادل المعلومات. واستمرت المناقشات بين عنصر الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وسلطات الجمارك في بلغراد. وفي ٢ حزيران/يونيه، عُقد في كوروسوم ليبا أول اجتماع نظامي بين شرطة الحدود التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون ووزارة الشؤون الداخلية الصربية.

أما آلية المساءلة في مجال حقوق الإنسان التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون – وهي هيئة استعراض حقوق الإنسان – فهي الآن قادرة على النظر في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من قبل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وذلك لدى قيامها بولايتها التنفيذية. وقد عقدت هيئة استعراض حقوق الإنسان أول اجتماع لها في ٤ أيار/مايو، وعقدت أول جلسة رسمية لها في ١١ حزيران/يونيه.

جرائم الحرب

واصلت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو عملها بشأن قضايا جرائم الحرب التي تسلمتها من شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وعددها ٨٥٠ قضية، وكذلك قضايا الملاحقة القضائية الجارية وعددها ٦٠ قضية، بالتعاون مع مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، سيكون قد جرى ترتيب هذه القضايا حسب الأولوية لاتخاذ الإجراءات التحقيقية مستقبلا. وقد أحرزت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تقدما في عدة قضايا إضافية من قضايا جرائم الحرب، وسلمت قضيتين إلى شرطة كوسوفو للتحقيق فيهما. وفي يوم ٦ أيار/مايو، قبضت وحدة التحقيق في جرائم الحرب التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وشرطة كوسوفو في بريستينا على شخص اشتُبه بارتكابه جرائم حرب فيما يتصل بجرائم حرب يُزعم أنها ارتُكبت بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٩٩، وفي يوم ١٢ أيار/مايو فتشتا منزل مشتبه به آخر في بريزرين.

ونسقت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون نقل ١١ شاهدا إلى مكتب الادعاء العام الصربي المعني بجرائم الحرب في بلغراد، للشهادة في قضية مذبحة كايشكي/تشوسكا، التي قُبض على تسعة مشتبه بهم فيها في صربيا. وجرى التأكد من موقع مقبرة جماعية محتملة في محجر رودنيتشي، في راسكا، إلى الشمال مباشرة من البوابة ١، بمساعدة من بعثة الاتحاد الأوروبي. وقدم المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب طلبا للحصول على أمر باستخراج الرفات من الموقع، وفي يوم ٢٥ حزيران/يونيه، مُنح فريق من خبراء الطب الشرعي التابعين للمكتب المعني بالمفقودين وتحقيقات الأدلة الجنائية المشترك بين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون وكوسوفو إذنا بإجراء تقييم مبدئي لموقع المقبرة

الجماعية المدعى بوجودها في راسكا. ورافق خبراء المكتب المعني بالمفقودين وتحقيقات الطب الشرعي المشترك بين بعثة الاتحاد الأوروبي وكوسوفو قاض صربي وأفراد من الشرطة الصربية.

الشرطة

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تقديم الرصد والتوجيه والمشورة إلى شرطة كوسوفو. وفي ٢٨ أيار/مايو، وافق وزير الداخلية على الهيكل الجديد لشرطة كوسوفو. ويعد إنشاء هيكل جديد لشرطة كوسوفو تطورا إيجابيا. وأنجزت بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع شرطة كوسوفو، تقييما لثمانية عشر موقعا للتراث الثقافي في أنحاء كوسوفو، تخضع لمسؤولية شرطة كوسوفو.

وفي ١٨ آذار/مارس، سلمت قوة كوسوفو المسؤولية رسميا عن أمن نُصُب غازيمستان الواقع بالقرب من بريستينا إلى شرطة كوسوفو. ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون فريق شرطة كوسوفو في الموقع لمدة ٢٤ ساعة يوميا لفترة أولية قدرها أسبوع، ووقفت على أهبة الاستعداد للتحرك بصفة متدخل احتياطي.

ورصدت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التعاون عبر الحدود بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عقب عدة حالات استيلاء على أسلحة وأحداث إطلاق نار بالقرب من حدود جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

واستعرضت شرطة كوسوفو خططها التشغيلية لمواجهة حالات الطوارئ المدنية، وطورت التدريب على صعيد أقسام الشرطة وواصلت تنسيق التخطيط مع الوكالات المحلية الأخرى. ولم تنجز البلديات تقييماتها الأمنية المحلية حتى الآن. وقد جرى تحسين جميع هذه الجهود في مجال حالات الطوارئ المدنية بناء على طلب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وما زال هناك مجال لتحسين التنسيق بين وزارة الداخلية وشرطة كوسوفو في شأن حالات الطوارئ المدنية، ونقص في الأموال المخصصة لخدمات الطوارئ لدى عدة جهات، منها شرطة كوسوفو. وتحرز شرطة كوسوفو تقدما صوب القيام بأعمال شرطة تستند إلى المعلومات الاستخبارية.

ووقفت وحدات الشرطة المشكلة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون على أهبة الاستعداد في عدة مناسبات لاحتمال الاحتياج إليها للعمل بصفة متدخل احتياطي، ومن أمثلة ذلك ما جرى خلال الاحتجاجات التي حدثت يومي ٣٠ أيار/مايو و ٢ تموز/يوليه في شمال ميتروفيتشي/ميتروفيتشا واحتفالات يوم سانت فيتوس (فيدوفدان) في ٢٨ حزيران/يونيه. ولم تكن هناك حاجة إلى التدخل في أي من تلك الحالات.

وواصلت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التحقيقات في عدد من القضايا، مستخدمة ولايتها التنفيذية. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قامت الإدارة التنفيذية بشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي بأعمال تفتيش في وزارة النقل والاتصالات وفي مساكن خاصة لأشخاص على صلة بالوزارة، في إطار تحقيق يقوده مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو. وما زالت التحقيقات مستمرة.

وفي ٢٧ أيار/مايو، قبضت وحدة الجريمة المنظمة في شرطة كوسوفو، بقيادة مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو، على رجلين في منطقة بريزرين فيما يتصل بتحقيق كبير في الاتجار بالمخدرات. وفي ذات الوقت، قبضت الشرطة الألبانية على رجل في منطقة كوكيس، بألبانيا. وقامت شرطة كوسوفو بعدد من أعمال التفتيش واستولت على مواد من بينها أسلحة وكمية كبيرة من النقود. وكانت إجراءات الشرطة تلك جزءا من تحقيق أوسع نطاقا شمل أوروبا بأسرها ويتصل بعمليات سابقة ضُبطت فيها مخدرات في أنحاء أوروبا.

العدالة

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون رصد الهيئة القضائية في كوسوفو وتوجيهها وتقديم المشورة إليها، وشمل ذلك تقديم المشورة لوزارة العدل بشأن وضع مشاريع القوانين، مثل قوانين مجلس الادعاء العام لكوسوفو، والمجلس القضائي لكوسوفو، والمدعي العام للدولة، والمشروع الجديد للإجراءات الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية. وترى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون أن نظام العدالة في كوسوفو ما زال ضعيفا.

ولوحظ حدوث تدخل على مستويات مختلفة وفي صور متنوعة. وكثيرا ما أسفر ذلك التدخل، سواء في القضايا الجنائية أو المدنية، عن مشاكل عملية، مثل رفض القضاة المحليين والمدعين العامين ومحامي الدفاع التعامل مع القضايا الحساسة. وما زالت قدرة نظام العدالة الجنائية على إحراز تقدم في عملية الإصلاح هشة ومتقلبة. ولكن اللجنة التأديبية القضائية التي تتألف من عضو محلي وعضوين من بعثة الاتحاد الأوروبي، واصلت عقد جلسات استماع، وأصبح مكتب مستشار التأديب حاليا مكتمل القوام. وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى المجلس القضائي لكوسوفو لتحسين قدراته التشغيلية.

وتحرز عملية الفحص وإعادة التعيين لقضاة كوسوفو والمدعين العامين بها تقدما بطيئا، وما زال هناك نقص خطير في القضاة، ولا سيما بالنسبة إلى القضايا المدنية. وهناك أيضا نقص كبير في المدعين العامين لكوسوفو في محاكم المقاطعات، كما يوجد نقص في أعداد موظفي الدعم. ويجب تحسين جودة وشفافية العملية القضائية كثيرا، لكي توفر

لكوسوفو إطارا قانونيا سليما وتحسن الثقة في النظام القضائي. وبدأت محاكم كوسوفو، بتشجيع من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، العمل في قضايا التعويضات التي يتراوح عددها بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٢٢ قضية، والتي رفعت عقب تدخل حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٩٩ وأعمال الشغب التي حدثت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي ٢٦ أيار/مايو، نظم معهد كوسوفو القضائي حلقة دراسية، بمبادرة من بعثة الاتحاد الأوروبي، لمساعدة القضاة على تبادل الخبرات والآراء بشأن كيفية معالجة تلك القضايا.

وواصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تشجيع المجلس القضائي لكوسوفو والمحاكم على أن تتوصل إلى نهج مشترك لمعالجة تنازع الاختصاص القضائي بين محاكم كوسوفو واللجان الخاصة التابعة للمحكمة العليا التي أُنشئت للفصل في مطالبات الملكيات المتصلة بالنزاع. وواصل القضاة المدنيون التابعون بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون رصد نظرائهم المحليين وتوجيههم وتقديم المشورة إليهم بشأن القضايا المتصلة بالممتلكات على صعيد المقاطعات والبلديات، وقاموا في لجان مختلطة بالفصل في النزاعات القائمة بين الأعراق المختلفة على الممتلكات، وفي المعاملات الاحتيالية المتصلة بالممتلكات. وأُنجزت أعمال كثيرة في إطار المجلس القضائي لكوسوفو بشأن نظام معلومات إدارة القضايا وبشأن مشروع أمن المحاكم ومعلوماتها. وأصدر قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي مشورة إلى المجلس القضائي لكوسوفو ومحاكمها بشأن تسجيل الطعون وتقييمها وتسليمها، وبشأن التدخل السياسي. وما زال استخدام نظام معلومات إدارة القضايا الجديد غير كاف في كثير من المحاكم بسبب مشاكل تتعلق بالاتصال بالإنترنت. وحيث أن عطاءات خدمات الإنترنت سيجري إنجازها في القريب العاجل، فإن المجلس القضائي لكوسوفو يزمع القيام بزيارات ميدانية لتوضيح أي مسائل معلقة ولضمان التنفيذ الكامل للنظام.

وقد أحرزت دائرة إصلاحيات كوسوفو تقدما في إدارة السجون، وإدارة العمليات والأمن بها، والمساجين الخطرين، وحراسة المساجين، وأمن المحاكم. وعاد بعض الموظفين من صرب كوسوفو إلى سجن ومركز احتجاز ليبيان/ليبليان. وافتتحت دائرة إصلاحيات كوسوفو، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، قسما مجددا للسجناء الخطرين على الأمن في سجن دوبرافي/دوبرافا؛ وستقوم بعثة الاتحاد الأوروبي برصد نقل السجناء إلى القسم الجديد عن كثب. ووافق مفوض دائرة إصلاحيات كوسوفو على إجراءات عمل دائمة بشأن أمن المحاكم والوصف الوظيفي لضباط أمن المحاكم. وفي نيسان/أبريل، أجرت وحدة السجون التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي وشرطتها، مع دائرة إصلاحيات كوسوفو وشركة كوسوفو، تدريبات لاختبار الاستجابات المشتركة للأحداث التي تقع في سجن دوبرافي/دوبرافا – وهي أول تدريبات من نوعها منذ عام ٢٠٠٦.

وأجرت دائرة إصلاحيات كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي تقييمات أمنية عديدة في سجن دوبرافي/دوبرافا ومركز احتجاز ميتروفيتشي/ميتروفيتشا.

وقدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم لإنشاء وحدة حراسة تابعة لشرطة كوسوفو تتولى أعمال التسليم الرسمي للمطلوبين. وقامت الوحدة في حزيران/يونيه بأولى مهامها، بمرافقة مشتبه به من هنغاريا إلى كوسوفو. وتعقد شرطة كوسوفو والمدعون العامون في أغلب المقاطعات، بتشجيع من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، اجتماعات اتصال بصفة منتظمة مع دائرة إصلاحيات كوسوفو أيضا. وبدعم من وحدة السجون التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، يقوم قضاة كوسوفو برصد عمل الفريق المعني بالإفراج المشروط، ويشاركون في ٣ إلى ٤ جلسات شهريا؛ حيث يجري البت في ما يقارب ١٠ إلى ١٥ حالة في كل جلسة.

وشهدت دائرة إصلاحيات كوسوفو تقدما طيبا في تحقيق اللامركزية في ميزانيتها، وأُنجز مزيد من تطوير إجراءات النقدية الشخصية والمقاصف في السجون. وحضرت شرطة كوسوفو عملية محاكاة طال انتظارها بشأن قيادة الأحداث الخطيرة التي تقع في سجن دوبرافي/دوبرافا، حيث تعلمت جميع الجهات صاحبة المصلحة دروسا عديدة. وأُقيم اتصال وتعاون عملي بين مقر دائرة إصلاحيات كوسوفو ومركز احتجاز ميتروفيتشي/ميتروفيتشا.

وبدأت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، باستخدام ولايتها التنفيذية، تحقيقات في قضايا ذات أولوية قصوى، من بينها تهريب الوقود، وغسل الأموال، وأهداف الجريمة المنظمة في شمال كوسوفو. وأطلقت عدة عمليات مشتركة قامت بها شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وجماركها مع نظرائهما المحليين، وقامت بها شرطة البعثة بتكليف من مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو. وأُحرز تقدم في عدد من التحقيقات التي قام بها مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو، ومنحت سلطات كوسوفو دعمها الكامل لإنشاء فرقة عمل لمكافحة الفساد تتبع ذلك المكتب، وتشمل خمسة مدعين عامين محليين وثلاثة مدعين عامين من بعثة الاتحاد الأوروبي وثلاثين مفتشا للشرطة وخمسة خبراء ماليين. وبدأت فرقة العمل أعمالها في أيار/مايو، ومن المتوقع أن يكتمل قوامها بحلول تموز/يوليه.

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو جهودها الرامية إلى ضمان استئناف كامل عملياتها في محكمة مقاطعة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا مع عودة القضاة والمدعين العامين من صرب وألبان كوسوفو. بيد أن التقدم المحرز لم يكن إلا جزئيا، وقد ترأس قضاة البعثة حتى الآن قضايا في المحكمة. وبالتعاون مع المجلس القضائي لكوسوفو، أنجزت أعمال الترميم في المحكمة التي تضررت من جراء هزة أرضية طفيفة وقعت في ١٠ آذار/مارس.

وواصل قضاة البعثة المعنية بسيادة القانون البت في قضايا جنائية ومدنية. وفي ١٢ أيار/مايو، قدم قضاة البعثة تقريرهم السنوي لعام ٢٠٠٩ – وهو لمحة عامة عن الأنشطة التنفيذية التي اضطلع بها قضاة البعثة في محاكم كوسوفو. وقد نشر هذا التقرير على موقع البعثة على شبكة الإنترنت.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، أثبت فريق مختلط يتكون من قاض واحد محلي وقاضيين من قضاة البعثة في محكمة مقاطعة بريستينا إدانة ألبين كورتي، زعيم حركة تقرير المصير، لمشاركته في مجموعة عرقلت أداء مسؤولين رسميين لواجباتهم أثناء مظاهرات ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد حُكم على ألبين كورتي بالسجن لمدة تسعة أشهر، ولكن أُطلق سراحه على الفور مراعاة للفترة الزمنية التي سبق أن قضاها في الاحتجاز. وسحب الادعاء، المُمثَل بأحد المدعين العامين المحليين من مكتب المدعين الخاصين، تهمتين من أصل ثلاث تهم، وهما المشاركة في حشد من الأشخاص كانوا يرتكبون جريمة والدعوة إلى المقاومة. وقد شهدت الفترة السابقة للحكم عدة تأجيلات سببها عدم مثول المدعى عليه أمام المحكمة وعدم تمكن شرطة كوسوفو من التصرف بحزم لضمان حضوره. وقد أسهمت مشاكل أخرى في التأجيلات المتكررة، منها استقالة ألبين كورتي محامي الدفاع بحكم منصبه.

ونُفذ أخيرا في أيار/مايو أمر الإخلاء الذي صدر عن أحد قضاة البعثة المدنيين إعمالا لقرار صادر عن قضاة محليين في نزاع حول ممتلكات بين نادي درينوشا للصيد وبلدية فيتي/فيتينا وأُقفل ملف القضية رسميا. وأثناء ليلة ٦ نيسان/أبريل، لحقت أضرار بالغة بالمبنى المتنازع عليه من جراء انفجار حدث قبيل الموعد المقرر لتنفيذ أمر الإخلاء الصادر بحق البلدية.

وعُقدت محاكمتان بشأن الفساد. وأدان أحد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في محكمة بلدية بريزرن المدعى عليه لتقديمه رشاوى إلى أحد قضاة محكمة بريستينا المحلية. وحُكم على المدعى عليه بالسجن لمدة ١٢ شهرا. وأثبت أحد قضاة البعثة في محكمة بلدية كلينى/كلينا (منطقة بيبي/بيتش) إدانة ضابط من شرطة كوسوفو لإساءة استخدام منصبه الرسمي أو سلطته الرسمية؛ وحُكم على الضابط بالسجن لمدة ثمانية عشر شهرا، وعُلق تنفيذ هذا الحكم بشرط أن يقدم المتهم التعويض للطرف المتضرر.

وقامت الغرفة الخاصة للمحكمة العليا، لمسائل تتعلق بوكالة كوسوفو الاستئمانية، باستدعاء جميع مقدمي الشكاوى البالغ عددهم نحو ١ ٤٠٠ شخص وردت أسماؤهم في قضية قائمة الموظفين (رامز صديقو) ضد وكالة كوسوفو للخصخصة وعقدت جلسات استماع على مدار ٣٢ يوما. وبالنظر إلى النقص المستمر في عدد القضاة المحليين لدى الغرفة الخاصة للمحكمة العليا لكوسوفو المعنية بالمسائل المتعلقة بوكالة كوسوفو الاستئمانية وإلى تأخر عملية الانتقاء، فوض مجلس كوسوفو القضائي في ١٢ نيسان/أبريل أحد قضاة المحكمة العليا المحلية بالعمل بصورة مؤقتة في الغرفة الخاصة.

وقام مكتب المفقودين والطب الشرعي بتحضير وإعداد تقييمات للمقابر الجماعية المشتبه فيها. وستقدم المساعدة في إطار الجهود المبذولة في الجبل الأسود وجنوب صربيا. وكان التعاون ممتازا في كلتا الحالتين الأخيرتين. وقد طلبت البعثة إلى كل من ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أن تسمحا لخبراء الأدلة الجنائية في البعثة بالمشاركة في تقييم ما لا يقل عن أربع مقابر محتملة بما كانت تحتوي على رفات ضحايا من ألبان كوسوفو. وقد نفذت ثلاث عمليات ميدانية في شمال كوسوفو.

ويساعد خبراء الأدلة الجنائية في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المكتب المعني بالأشخاص المفقودين والطب الشرعي في بلوغ هدفه المتمثل في وضع استراتيجية فعالة وناجعة لإدارة الطب الشرعي، وهذا هو الاسم الجديد والكيان القانوني الذي يحل محل المكتب المعني بالأشخاص المفقودين والطب الشرعي، ويرتقي بمستوى خدمات الطب الشرعي المهنية التي تقدم إلى الجهاز القضائي ومواطني كوسوفو. وقد باشرت وزارة العدل في بداية شهر حزيران/يونيه عملية الانتقاء لمنصب مدير إدارة الطب الشرعي بعد تأخير استمر لبعض الوقت. وقد حال هذا التأخير دون إحراز تقدم في عمليات الإصلاح المقررة للمنظمة.

وأجرى المكتب المعني بالأشخاص المفقودين والطب الشرعي ٣٢ تقييما ميدانيا و ١٢ عملية استخراج للرفات. وفي ١٢ أيار/مايو، استخرج المكتب رفات ثمانية مفقودين في محافظة فوشيتري/فوشيترن. وعُثر إجمالا على ٢٣ مفقودا في الفترة الواقعة بين ١٥ آذار/مارس و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. كما أجرى المكتب عمليات تشريح وفحوصات الطب الشرعي السريري وتحقيقات في مسارح جرائم القتل و ٢٣ عملية تشريح لجثث أشخاص قُتلوا أثناء الحرب. وأرسلت عينات من العظام لتحليل الحمض النووي الريبي المنزوع الأوكسجين لجمع معلومات شخصية، وقد وردت ١٦٤ نتيجة تتعلق بهذا التحليل. وفي ٤٣ حالة، سُلّم الرفات للأسر وعقدت عدة اجتماعات تنسيقية مع رابطات الأسر.

الجمارك

اضطلعت جمارك بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون برصد دائرة جمارك كوسوفو وتوجيهها وإسداء المشورة إليها عند نقاط الحدود والمعابر الحدودية، باستثناء البوابتين ١ و ٣١، وفي مطار بريستينا. وتعمل كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة الموضوعة عند البوابتين ١ و ٣١ منذ نهاية شهر شباط/فبراير وتبث صورا حية لجمارك كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي. فقد بثت البعثة منذ شهر آذار/مارس وثائق ممسوحة ضوئيا (عوضا عن وثائق منسوخة) وردت إلى البوابتين ١ و ٣١ عن طريق نظام آلي. وتتبادل إدارة جمارك كوسوفو الاطلاع على البيانات مع إدارة الجمارك الصربية.

واتُخذت مجموعة من الإجراءات المشتركة بين جمارك كوسوفو وشرطة كوسوفو وشرطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون والجمارك في مطار بريستينا تحت إشراف مؤسسات محلية. وركزت هذه الإجراءات على تحديد الأنشطة غير القانونية المحتملة والمتصلة باستيراد وتصدير مبالغ نقدية كبيرة. وفي ١٩ آذار/مارس، أطلقت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون بالاشتراك مع نظراء محليين ضوابط معززة لإنفاذ القانون المشترك بين الشرطة والجمارك في شمال كوسوفو تتكون من إجراءات تفتيش محسنة لمركبات المسافرين والبضائع التي تعبر البوابتين ١ و ٣١ ترمي إلى الإسهام في سيادة القانون وتعزيز رؤية بعثة الاتحاد الأوروبي. وقد استؤنف العمل بدون حوادث بخلاف الهجوم على مركبة بعثة الاتحاد الأوروبي الذي وقع في ١٣ آذار/مارس وبعض الحواجز التي وضعت لفترة قصيرة. وفي ٥ نيسان/أبريل، أرجئت العملية حتى ٢٤ تموز/يوليه؛ وأصبحت عمليات التفتيش المتنقلة للمركبات تنفذ على الطرق الرئيسية الآتية من البوابتين ١ و ٣١ اعتبارا من ٢٤ نيسان/أبريل.

وأسدى عنصر الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون المشورة إلى جمارك كوسوفو ووزارة المالية والاقتصاد بشأن جملة أمور منها استبدال نظامي تجهيز البيانات لديها والتركيب المقترح لأبراج الاتصالات اللاسلكية عند نقاط عبور الحدود، وتطبيق نظام كوسوفو للاستخبارات التجارية الجمركية، وتحسين مستوى تطبيق الإدارة المتكاملة للحدود وإصلاح نظام الموارد البشرية لجمارك كوسوفو.

وأُحرز القليل من التقدم بشأن مجلس الاستعراض المستقل، وهو مجلس طعون معني بقرارات الجمارك. ورفضت جمعية كوسوفو سبعة من أصل تسعة مرشحين لعضوية المجلس. وفي ٢ تموز/يوليه، أقرت سلطات كوسوفو قائمة الأسماء الجديدة لمجلس الاستعراض المستقل التي ستُعرض على جمعية كوسوفو. وحثت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون سلطات كوسوفو على إنجاز عملية التعيين ومعالجة الكم المتأخر من القضايا التي لم يُبت فيها لأنها مسألة ملحة، والشروع في مناقشات مشتركة بين الوزارات تتعلق بعملية إصلاح طويلة الأجل لمجلس الاستعراض المستقل.

غير أن مسألة استعادة الجمارك للرقابة التامة في شمال كوسوفو ما زالت خاضعة لاتفاق بين الأطراف المعنية بشأن جمع الضرائب الجمركية وتوزيع العائدات.

وافق عليه إيف **دي كيرمابون**
رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠)

البلد	العدد
ألمانيا	١
غانا	١
إيطاليا	١
تركيا	١
رومانيا	١
باكستان	١
المجموع	**٦**

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠)

البلد	العدد
الدانمرك	١
بولندا	١
النرويج	١
إسبانيا	١
أوكرانيا	٢
رومانيا	١
الجمهورية التشيكية	١
المجموع	**٨**

UNMIK
July 2010
Operational boundary
International boundary
Provincial boundary
National capital
Republic capital or provincial capital
Town, village
Mountain pass
Major road
Secondary road
Railroad
0 5 10 15 20 25 km
0 5 10 15 mi
SERBIA
MONTENEGRO
ALBANIA
THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA
Kosovo
Kumanica
Kladnica
Ušće
Rataje
Aleksandrovac
Grčak
Jošanička Banja
Brus
Razbojna
Pavlica
Lepenac
Raška
Blace
Trbunje
Niš
Sjenica
Rudnica
Mercez
Trijebine
Budevo
Požega
Banja
Novi Pazar
Dren
Kuršumlija
Sočanica
Zirče
Prepolac
Tutin
Banjska
HQ Regional
MLT North
Trpezi
Rožaj
Kosovska Mitrovica
Lece
Batlava
Medveda
Lužane
Tulare
Ravna Banja
Istok
Rakoš
Vučitrn
HQ UNMIK
HQ MLC
MLT
Srbica
Vitomirica
Obilić
Peć
Zlokućane
Kosovo Polje
Priština
Ogošte
Plav
Streoc
Janjevo
Odanovce
Dečani
Vlaški Drenovac
Lipljan
Bujanovac
Gnjilane
Ponoševac
Ratkovac
Štimlje
Tropojë
Bajram Curri
Dakovica
Orahovac
Suva Reka
Urosevac
Požaranje
Zegra
Biljača
Prešovo
Zrze
Lek Bibaj
Pac
Damnjane
Velika Krusa
Pirane
Štrpce
Kačanik
Tabanovce
Iballë
Zahrisht
Krumë
Prizren
Žur
Tearce
Komanovo
Dragaš
Selce
Tetovo
Dorge Petrov
Skopje
Restelica
Kamenjane
Dračevo
Zelenikovo
Vrapčište
Brodec
Gostivar
HQ UNMIK UNMIK HQ
HQ MLC Military Liaison Component HQ
MLT Military Liaison Team
UNMIK perimeter of operations
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4133 Rev. 40 UNITED NATIONS
July 2010 (Colour)
Department of Field Support
Cartographic Section